يقول ابن عقيل:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحروف والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف» [1] حيث نلاحظ تعريف المعرب بأسباب الإعراب.

ولئن كان اختزال كتب المختصرات قد أضرّ بدقة المفاهيم النحوية العربية فإن اعتماد المحدثين لكتب المختصرات جعل تلخيصهم للمنظومة النحويّة العربية يؤول بهم إلى تحريفها تحريفا واضحا، ويؤول بهم خاصّة إلى تحريف مفهوم الإعراب تحريفا يناقض قول النحاة العرب مناقضة صريحة.

نجد بوادر تحريف مفهوم الإعراب في نصّ ابراهيم مصطفى في قوله: «وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبيّن نظام العبارة [2]». وهو تعبير يجعل الإعراب بصفة ضمنية، من خلال أسلوب العطف مساويا لتبديل أواخر الكلم. ويؤكّده في الصفحة العاشرة من كتابه في قوله: «وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات... فألحّوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبدّلها».

وسيتبنّى عبد الرحمان أيوب بصفة صريحة ما كان ضمنيا عند ابراهيم مصطفى ويصبح الإعراب عنده: «تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب والبناء عكسه: [3]

ومقتضى قوله يدخل تغيّر المبنيات ضمن الإعراب. وهو ما احترس منه النحاة العرب ونبهوا عن خطإ القول به.

يقول ابن يعيش: «الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلاّ بحركة أو حرف. وقوله باختلاف العوامل يحترز به ممّا قد يتحرك من المبنيات وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بإعراب» [4].

---

1 شرح ابن عقيل ج 1 ص 28.

2 إحياء النحو ص 2.

3 دراسات نقدية في النحو العربي ص 44.

4 شرح المفصل لابن يعيش: ج 1 ص 50.